جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تنسيق البحث الاجتماعي بين الدول العربية

الدكتور بدر الدين علي

الرياض

1408 هـ - 1988 م

تنسيق البحث الاجتماعي بين الدول العربية

الدكتور بدر الدين علي

أولا : مقدمة عن البحث الاجتماعي العربي

لقد قطعت البحوث الاجتماعية والجنائية في العالم العربي شوطا بعيدا في الوقت المعاصر تجلت في اهتمام المسئولين في العديد من الدول العربية بتلك البحوث من ناحية وجدارة العلماء والباحثين العرب في هذا المضمار من ناحية أخرى وتقبل الشعوب العربية نسبيا لذلك النوع من البحوث.

وهكذا قامت مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية وغيرها على المستويات الدولية والقومية والمحلية، وأخذت تلعب دورا ملحوظا في تنمية الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية والجنائية والتربوية والنفسية على الصعيد العربي.

ولقد اهتمت مراكز البحوث العربية بالكثير من الأنشطة المتعلقة بالشئون الاجتماعية والتربوية والجنائية ومن بينها اصدار النشرات الدورية والمجلات العلمية واقامة المؤتمرات العلمية والدورات التدريبية والندوات المتخصصة، علاوة على تزودها بأخدث الأجهزة والامكانات اللازمة للبحث العلمي ومن بينها الحاسبات الالكترونية والمختبرات النفسية وطرق الكشف عن الجريمة وغيرها.

وان هذه المقدمة عن مدى تطور البحوث الاجتماعية في البلاد العربية لها ضرورتها عند الحديث عن تنسيق البحث الاجتماعي بين هذه الدول، فاننا اذا تطلعنا الى تنسيق عمل ما ينبغي أن يكون العمل هذا جديرا بالتنسيق ولاشك أن الجهد العربي في مجال البحوث الاجتماعية والجنائية لهحجمه وقيمتهكما اوردنا بدرجة تشجع على تنظيمه وتنسيقه حتى تتضاعف الفائدة المرجوة منه في معالجة المشكلات الاجتماعية وتخطيط السياسات التأهيلية في الوطن العربي.

ثانياً: أهمية التنسيق وأهدافه

تتميز المجتمعات العربية بقيم وتقاليد خاصة بها تختلف الى حد بعيد عن قيم المجتمعات الغربية التي لها الريادة في

ارساء قواعد البحوث الاجتماعية والجنائية وفي تطبيق المنهج العلمي والأساليب الاحصائية، وليس من الحكمة أن نتصور أنه من الجائز اجراء أي من البحوث الاوروبية أو الأمريكية باختلاف انواعها داخل المجتمعات العربية دون حيطة أو تحفظ، اذ قد يكون في بعضها تضارب مع القيم العربية والاسلامية، مثل ذلك بعض الدراسات الشخصية المتعلقة بالحياة الأسرية التي تخوض في استقصاء التصرفات الشخصيةوالمسائل الدقيقة سواء في العلاقة الزوجية أو بين أفراد الأسرة بصفة عامة

بل قد ينطبق هذا على أساليب جمع البيانات في البحث الاجتماعي، ومن بينها مثلا طريقة الملاحظة المشاركة المستخدمة في بعض البحوث الأمريكية وهي ان يندمج الباحث داخل المجموعة التي يتناولها بالملاحظة على انه واحد منهم دون علمهم بمهمته، اذ قد يجد بعض الفقهاء العرب في هذا الاسلوب البحثي تعارضا مع المبدأ الاسلامي الوارد في قوله تعالى ﴿ولا تجسسوا .﴾ الى غير ذلك من الأمثلة، من هنا كانت أهمية التنسيق وضرورة مراعاة الخبراء العرب فيما يتعلق بوضع القيم العربية والاسلامية بالنسبة للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وهناك اعتبارات قومية وأمنية تجب مراعاتها عند تنسيق البحث الاجتماعي العربي، اذ قد يكون في نتيجة دراسة اجتماعية اجرتها احدى الدول العربية كشف لبعض مواطن الضعف التي يأمل اعداء الوطن العربي في التعرف عليها أو اظهار لبعض المسائل التي يجد فيها العدو فرصة للنيل من هذا المجتمع العربي أو التدخل في شئونه، أو قد يتسبب قيام بعض الدراسات الاجتماعية العربية أو نشر نتائجها في اثارة الرأي العام العربي وقيام المشكلات والتحديات الضارة بالأمن العام سواء على المستوى المحلي أو القومي داخل الدولة العربية الواحدة أو على المستوى الدولي لتشمل أكثر من دولة عربية.

وهناك اعتبارات اقتصادية لها أهميتها في عمليات التنظيم والتنسيق بين الدول العربية في مجالات البحث الاجتماعي، فقد تكون هناك دولة عربية تفتقر الى الدراسات الاجتماعية والجنائية بسبب عدم توافر المال اللازم لديها للقيام بتلك البحوث، أو قد تعطي بعض الدول العربية أولوية في ميزانيتها للبحوث الطبيعية ولا تعطي اهتماما يذكر لتمويل البحوث الاجتماعية، او قد يكون في ضآلة مرتبات الباحثين الاجتماعيين في بعض المجتمعات العربية دافع لعزوف

الكثيرين من المؤهلين بين أبنائها عن الالتحاق بتلك الوظيفة وتطلعهم الى أعمال أخرى مجزية فما يعوق تقدم الدراسات الاجتماعية في تلك المجتمعات.

كما تتضح أهمية التنسيق البحثي على الصعيد العربي في خلق شيء من التوازن بين النواحي الفنية المتعلقة بالبحوث الاجتماعية بما في ذلك الميادين الفرعية للعلوم الاجتماعية وتخصصات مراكز البحوث ومعاهدها وخبرات الأساتذة والعلماء العرب يراعي فيه احتياجات الوطن العربي على المستوى القومي والدولي لتلك التخصصات فينبغي مثلا ان يكون هناك توازن بين البحوث المتعلقة بالجريمة وانحراف السلوك وتلك المتعلقة بالأسرة والريف والحضر والسكان والعمل الى غير ذلك من ميادين علم الاجتماع، كما يجب أن تكون الأجهزة القائمة بالبحوث الاجتماعية ذات اهتمام ونشاط موزع على تلك التخصصات المتنوعة، وهكذا نفس الشيء بالنسبة لتوافر الخبراء المتخصصين في كافة المجالات اللازمة للبحث مثل خبراء الاحصاء والحاسبات الالكترونية وعلماء الجريمة والعقاب وأساتذة علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع التربوي والأسري والريفي والحضري وغيرهم.

وتساعد عملية التنسيق في التوعية بأهمية البحوث الاجتماعية وتذليل بعض العقبات التي تقف في طريق البحث العلمي الاجتماعي في بعض المجتمعات العربية، فقد يكون بعض المعتقدات الخرافية أو التقاليد البالية حائلا دون قيام بعض المسوح الاجتماعية أو الدراسات الميدانية في بعض المناطق العربي التي هي في أمس الحاجة لتلك الدراسات اللازمة لتخطيط المساكن والمدارس والمستشفيات والمراكز الاجتماعية وغيرها من المرافق الحيوية الهامة التي تفتقر اليها تلك المناطق، كما قد تؤدي في بعض المناطق العربية التي تنتشر بين أهلها الأمية والتخلف الى تعويق البحوث الاجتماعية وتضليل القائمين بها.

ثالثاً: مشكلات عدم التنسيق

إن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ماالذي يحدث اذا لم يكن هناك تنسيق بين البحوث الاجتماعية التي تجري في المجتمع العربي؟ أو بمعنى آخر ماالذي يعود علينا من هذا التنسيق وكيف نقوم به على مستوى الوطن العربي الكبير؟ أما بالنسبة للجانب الأول من السؤال فقد قدمنا فيما سبق بعض النماذج التي تعبر عن المشكلات المترتبة على عدم التنسيق بين

البحوث الاجتماعية العربية وبالنسبة للجانب الآخر سنتناول في المبحث اللاحق بيان بعض الوسائل التي يمكن بها تحقيق التنسيق بين تلك البحوث.

ولعل أولى المشاكل التي يعاني منها المجتمع العربي بسبب عدم التنسيق بين بحوثه الاجتماعية هي اهدار الكثير من موارده المتنوعة بما في ذلك من ضياع الوقت والجهد البشري والتكاليف المادية، مثال ذلك ان يقرر احد سراكز البحوث الاجتماعية في دولة عربية القيام ببحث عن السلوك الاجرامي أو الانحراف الديني أو عن شغل أوقات الفراغ أو الهجرة الى المدينة او غير ذلك، ويقوم ذلك المركز فعلا بهذا البحث الذي قد يستغرق عاما أو أكثر ويكلف ميزانية المركز مبلغا كبيرا من المال ويستنفد طاقة واسعة من جهد الخبراء والباحثين حتى ينتهي الى نتائجه وكتابة تقريره النهائي، ثم يتضح له بعد ذلك ان جهة أخرى تعنى بالبحوث في نفس المجتمع او في مجتمع عربي آخر قد قامت قبل فترة وجيزة بدراسة في نفس الموضوع كان من الممكن الاستفادة والاقتباس منها وبالتالي توفير الكثير من الوقت والجهد والمال لو كان القائمون بالبحث الجديد على علم بذلك.

وتظهر متاعب عدم التنسيق أيضا في حالة تعدد جهات الاختصاص التي تتعلق بدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة بما في ذلك من جمع وتحليل البيانات الاحصائية واجراء الدراسات الميدانية واصدار التقارير والنشرات الرسمية عن تلك الظاهرة أو المشكلة ومن أوضح الأمثلة على ذلك تعدد الجهات المختصة بالبيانات والاحصائيات الجنائية في نفس المجتمع العربي حيث تنتمي عادة الى ثلاثة أجهزة وهي جهاز الشرطة ومصلحة السجون ووزارة العدل علاوة على جهاز رابع بوزارة الشئون الاجتماعية في حالة مرتكبي الجرائم من صغار السن، وقد تتباين تلك الأجهزة الاحصائية في أنظمتها وأساليبها الفنية سواء في طريق جمع البيانات وتصنيفها أو تعريف بعض المصطلحات الجنائية وتحديد مفهومها أو في مدى استعدادها وتزودها بالامكانات اللازمة والخبراء المختصين مما قد يترتب عليه اختلاف النتائج الواردة في تقارير تلك الأجهزة التي قد تظهر على شيء من التناقض في بعض الأحيان.

وكثيراً ما يحدث في بعض الدول العربية أن تقوم عدة مكاتب أو مراكز للبحوث الاجتماعية في نفس الوقت بدراسات عن موضوعات متماثلة أو متداخلة، وغالبا ما يؤدي هذا التشابه والتشابك بين البحوث الاجتماعية الى شيء من اللبس

واضطراب المفاهيم لدى بعض الناس علاوة على اهدار الجهد والمال، وكل ذلك كان يمكن تجنبه بشيء من التعاون والتنسيق بين أجهزة البحث المعنية، ويلاحظ ذلك التكرار والتداخل البحثي بصفة خاصة عندما تتفاقم إحدى المشكلات في المجتمع العربي ويزداد اهتمام الرأي العام وأجهزة الاعلام ورجال الحكم بتلك المشكلة، اذ سرعان ما تتعدد الدراسات والمشروعات المتعلقة بها سواء كانت في مجال تنظيم الأسرة أو هجرة اليد العاملة أو انحراف الشباب أو ارتفاع الأسعار الى غير ذلك من المشكلات الحيوية.

وتساعد عملية تنسيق البحث الاجتماعي بين الدول العربية على تنظيم وتسهيل كيفية الحصول على التصاريح اللازمة للقيام بمسح اجتماعي أو دراسة ميدانية للحصول على مختلف البيانات مما قد يستدعي الاطلاع على بعض التقارير الرسمية والملفات الحكومية واجراء المقابلات الشخصية مع كبار المسئولين الى غير ذلك من متطلبات البحوث الاجتماعية والجنائية، اذ كثيراً ما يقف الروتين الحكومي والتعقيدات الادارية الأخرى في سبيل تقدم البحث العلمي في بعض المجتمعات العربية حيث يعاني الباحثون في بعض المكاتب الحكومية والمؤسسات من تعنت بعض الموظفين الذين يرفضون

التعاون معهم ويمنعون عنهم البيانات المتعلقة بالبحث الذي يقومون به بحجة انها معلومات سرية أو ربما تخوفاً من مساءلة، ولا شك ان في عملية التنسيق توعية لموظفي المكاتب الحكومية والمؤسسات بهذا الشأن بحيث تكون لديهم تعليمات واضحة عن طريقة التعامل مع الباحثين الاجتماعيين وعن البيانات المسموح لها بالافضاء عنها وتلك التي لها الصبغة السرية

رابعاً: وسائل التنسيق

ومن أهم وسائل التنسيق بين أجهزة البحث الاجتماعي في الوطن العربي انشاء مكتب قومي في كل دولة عربية، ومكتب تنسيق عربي على مستوى الدول العربية بأجمعها وربما يستدعي الأمر انشاء مكاتب تنسيق اقليمية داخل نطاق جامعة الدول العربية فيكون هناك مكتب لمنطقة دول الخليج وآخر للمغرب العربي وثالث لمصر والسودان والدول الافريقية الأخرى، ورابع لمنطقة سوريا ولبنان والأردن وهكذا.

ومن أهم وظائف مكاتب التنسيق هذه عملية تسجيل البحوث الاجتماعية العربية مع تصنيفها حسب ميادينها المختلفة وعملية الاعلام المتعلقة بتلك البحوث في خدمة اجهزة

البحث العربية مع استخدام انسب الوسائل المعروفة ببنوك المعلومات الحديثة لاستقبال البيانات والمعلومات وتسجيلها وتقديمها بسهولة عند الحاجة اليها، كما تساعد هذه المكاتب في رسم الاطار العام وتخطيط السياسة العربية وتحديد أهدافها فيما يتعلق بالبحوث الاجتماعية والجنائية.

وتدخل في عملية مكتب تنسيق البحوث الاجتماعية على المستوى الدولي العربي تعيين لجان فنية متخصصة في المجالات المتعلقة بالبحث الاجتماعي ومن بينها لجنة مختصة بتعريف المصطلحات والمفاهيم العربية في ميادين العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي مجال مناهج البحث العلمي خاصة، ولجنة تعمل على تقنين المقاييس والاختبارات المستوردة من الدول العربية حتى تتلاءم مع بيئتنا وثقافتنا وتتفق مع قيمنا العربية والاسلامية، ولجنة خاصة بحصر الخبرات والتخصصات المتعلقة بالبحث الاجتماعي بين أبناء الأمة العربية سواء من المقيمين داخل البلاد العربية أو من بين العلماء العرب المهاجرين الى دول أوروبا والولايات المتحدة وكندا واستراليا وغيرها، علاوة على لجان اخرى خاصة بالمؤتمرات والندوات، والوثائق والمكتبات، والتعاون الاقتصادي وغيرها

كما تساهم مكاتب التنسيق بين أجهزة البحوث الاجتماعية بين الدول العربية في تنظيم وتيسير عملية تبادل المعلومات والبيانات والخبرات الفنية بين تلك الدول ومشاركتها في الامكانات المختلفة المتاحة للبعض دون البعض الآخر مما يحقق اكبر استفادة ممكنه في هذا المضمار، كما يتم التبادل العلمي والثقافي في مجال العلوم الاجتماعية بين الدول العربية عن طريق المجلات الدورية والتقارير التي تصدرها أجهزة البحوث العربية المتعددة، والنشرات التي تصدرها المكتبات العربية المتخصصة والمؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية المحلية والاقليمية التي تقيمها مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في الوطن العربي، ولعل في هذه الدورة التدريبية المتوسطة الثالثة في موضوع «ادارة برامج البحوث» التي ينضمها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ترجمة فعلية لأهمية تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالموضوعات الاجتماعيةوالجنائية بين الدول العربية.

ومن الطبيعي أن تتناول عمليات التنسيق العربية المساعدة في توفير الموارد المالية التي تسهم في ازدهار البحث الاجتماعي بين الدول العربية، حيث تقوم الهيئة المتخصصة في

مجال التعاون الاقتصادي وتمويل البحوث التابعة للمكتب العربي الدولي لتنسيق البحوث الاجتماعية بدراسة وتحديد متطلبات واحتياجات البحث الاجتماعي لدى الدول العربية ذات الامكانات المحدودة، كما تقوم بالاتصالات اللازمة لدى المسئولين بالدول العربية ذات الدخل القومي المناسب للمشاركة في تغطية ميزانية البحوث الاجتماعية والجنائية في مستوى العالم العربي كله، وتتضمن وسائل التمويل الاقتصادي العربي تخصيص منح دراسية مابين نظرية وعملية لتدريب صفوة الشباب المؤهل في مختلف الدول العربية على تطبيق المنهج العلمي للبحوث الاجتماعية والاشتراك الفعلي في الدراسات الاحصائية والميدانية وممارسة اساليب جمع البيانات وتحليلها.

الخلاصـــة والخاتمـــة

لاشك أن الجهد العربي في مجال البحو ث الاجتماعية على اختلاف أنواعها له حجمه وقمته بدرجة تستدعي الاهتمام بتنظيمه وتنسيقه حتى تتضاعف الفائدة المرجوة منه في معالجة المشكلات الاجتماعية وتخطيط السياسات التأهيلية في الوطن العربي فقد انشئت مراكز للبحوث الاجتماعية والجنائية بالدول العربية ساهمت بنصيب وافر من الدراسات الاحصائية والميدانية، وأصدرت النشرات الدورية والمجلات العلمية، وأقامت المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية، وتزودت بأحدث الأجهزة الالكترونية على أيدي العلماء والباحثين العرب الذين أثبتوا جدارتهم في هذا المضمار، وتتميز المجتمعات العربية بقيم وتقاليد مختلفة الى حد بعيد عن قيم المجتمعات الغربية .التي لها الريادة في ارساء قواعد البحث العلمي في الموضوعات الاجتماعية بمختلف فروعها، كما أن هناك اعتبارات قومية وأمنية يجب مراعاتها عند تنسق البحث الاجتماعي العربي، واعتبارات اقتصادية لها أهميتها أيضاً في عمليات التنظيم والتنسيق بين الدول العربية في المجال علاوة على اهمية التنسيق البحثي على الصعيد العربي في خلق شيء من

الموازنة بين التخصصات الفنية بين مراكز البحوث حسب احتياجات الوطن العربي لتلك التخصصات

ومن أولى المشكلات التي يعاني منها المجتمع العربي بسبب عدم التنسيق بين بحوثه الاجتماعية هي اهدار الكثير من موارده بلا ضرورة بما في ذلك من ضياع للوقت والجهد البشري والمال، كما تظهر متاعب التنسيق أيضا في حالة تعدد جهات الاختصاص التي تتناول دراسة ظاهرة او مشكلات اجتماعية معينة اضف الى ذلك التكرار والتداخل بين بعض البحوث الاجتماعية العربية الذي قد يؤدي الى شيء من اللبس والبلبلة مما يمكن تجنبه بشيء من التعاون والتنسيق بين أجهزة البحث المعنية، علاوة على أهمية عملية تنسيق البحث الاجتماعي بين الدول العربية في تنظيم وتسهيل كيفية الحصول على التصاريح اللازمة لاجراء تلك البحوث أو تيسير الاجراءات بالاطلاع على التقارير الرسمية أو مقابلة كبار المسئولين سواء في الأجهزة الحكومية أو المؤسسات الاخرى.

ومن أهم وسائل التنسيق بين أجهزة البحث الاجتماعي في الوطن العربي انشاء مكتب تنسيق قومي في كل دولة عربية ومكتب تنسيق عربي على مستوى الدول العربية جميعاً، وتعيين

لجان فنية متخصصة في المجالات المتعلقة بالبحث الاجتماعي ومن بينها لجنة توحيد المصطلحات والمفاهيم ولجنة تقنين المقاييس والاختبارات ولجنة حصر الخبرات والتخصصات ولجان المؤتمرات والندوات والوثائق والمكتبات والتعاون الاقتصادي وغيرها، كما تساهم مكاتب التنسيق العربية في تنظيم وتيسير عملية تبادل المعلومات والبيانات والخبرات الفنية والمشاركة في الامكانات بين الدول العربية، وفي توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل البحوث الاجتماعية الحيوية وتخصيص المنح النظرية والعملية لفائدة كافة المجتمعات العربية على حد سواء.